SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

YEF
المنتدى الإقتصادي اليمني

المستجدات الاقتصادية

الصادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

فبراير 2026

economicmedia
economicmedia.net

المحتويات

1. مقدمة..... 2
2. تحليل المشهد الاقتصادي في شهر فبراير 2026م 3
3. استشراف المستقبل 5
   - استقرار هش
   - تدهور اقتصادي
   - انهيار وصراع
4. أبرز الأخبار والمؤشرات خلال شهر فبراير 2026م 6
5. أولاً: إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة
   - مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها
   - البنك المركزي اليمني في عدن
   - اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات
6. ثانياً: المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني. 10
7. ثالثاً: أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي 13
8. رابعاً: متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء 14
9. خامساً: التضخم واتجاهات الأسعار 16
10. سادساً: متوسط أسعار الوقود والغاز المنزلي 18

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن **مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي** لرصد أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة على مسار الاقتصاد وانعكاساتها على معيشة المواطنين. وتتابع النشرة بصورة منتظمة أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، وعلى رأسها تحركات أسعار الصرف والقرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة، إلى جانب مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها.

كما تقدم قراءة تحليلية مهنية تربط المؤشرات بسياقاتها المختلفة، اعتمادًا على رصد وتوثيق دوري، بهدف توفير صورة دقيقة وموضوعية تشكل مرجعًا للباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

تحليل المشهد الاقتصادي في شهر فبراير 2026

بعد مخاض عسير أقر مجلس القيادة الرئاسي التشكيلة الوزارية لحكومة الدكتور شائع الزنداني والتي تتكون من 35 وزيرًا، يمثلون توليفة متنوعة «حكومة ترضيات» لكل الأطراف والمكونات. وبقدر ما يحمله كل هذا التنوع والخبرات والكفاءات من مقومات للنجاح فإنه ينطوي على بذور محتملة للفشل وعدم الانسجام وتضخم النفقات!

وشهدت الأوضاع السياسية والاقتصادية تفاؤلاً حذرًا خلال شهر فبراير مع عودة الحكومة إلى عدن وعقد أولى اجتماعاتها وإعلانها البدء بإعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2026م، بالتزامن مع دعم واضح للحكومة من قبل المملكة العربية السعودية التي أعلنت منحها مليار وثلاثمائة مليون ريال سعودي (346,59 مليون دولار) لتغطية عجز الموازنة.

ورغم ما واجهته الحكومة من منغصات تمثلت في احتجاجات أتباع المجلس الانتقالي الجنوبي المنحل، الذين حاولوا اقتحام مقر الحكومة في معاشيق بعدن إلا أن الحكومة نجحت في تجاوز الأزمة جزئيًا بدعم السعودية التي حضرت بثقلها المعنوي والمادي على الأرض.

تعمل الحكومة اليمنية في عدن بوتيرة أدنى من المتوقع، ويقتصر نشاطها في عدن على لقاءات داخلية وتواصل مع ممثلي البعثات الدبلوماسية الخارجية ومنظمات التمويل الخارجي، في حين تحسنت خدمة الكهرباء بصورة ملحوظة وانتعشت حركة النشاط التجاري جراء الدعم السعودي مع تفاقم لأزمة السيولة من العملة المحلية.

وساهمت المساعدات النقدية المباشرة من قبل المملكة العربية السعودية، وتحويلات المغتربين في تحقيق احتياطي معقول من العملات الأجنبية، إلا أنه وبسبب اختلالات في الدورة النقدية في السوق أدى ذلك إلى شحة في السيولة من العملة المحلية، ما دفع البنك المركزي إلى سلسلة من الإجراءات من بينها رفع سعر الريال اليمني مقابل الريال السعودي، وإلزام البنوك بالشراء، إلا أن ذلك لم يخفف من الأزمة المتفاقمة.

يحظى الدكتور شائع الزنداني بقبول جيد لدى كافة الأطراف، ورغم عدم تجانس حكومته ذات التشكيلة الواسعة إلا أنها تضم كوادر نظيفة وتمتلك سجل مهني غير ملوث وهو الأمر الذي يبعث نوع من التفاؤل لتطبيع الأوضاع وتجاوز تداعيات « العملية الجراحية » عقب سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على حضرموت والمهرة وما تبعها من أحداث.

لكن معيار النجاح والفشل ليست الحكومة وحدها، فطريقة إدارة الملف من قبل المملكة العربية السعودية وعلاقتها المستقبلية بالإمارات العربية المتحدة ووكلاءها في الداخل يلعب دوراً جوهرياً في مدى قدرة الحكومة على العمل على الأرض.

ويرتبط ذلك بصورة جوهرية بتوحيد المكونات والفصائل العسكرية والأمنية تحت قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية والتحكم في التمويلات المالية الذي تتلقاه الأطراف المختلفة داخل اليمن، وتحول الدعم السعودي إلى دعم تنموي مستدام.
ناهيك عن مدى الانسجام والتناغم الكامل بين مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية وبين أفراد الحكومة ذاتها، والقدرة على تجاوز ألغام كثيرة تمثل تركة عشر أعوام من صناعة الفوضى في اليمن.

تتناول النشرة التي بين يدينا إحاطة واسعة لنوايا معلنة بالإصلاحات وأنشطة حكومية متعددة تحاول إحياء الثقة بالحكومة لدى المجتمع الدولي والمانحين أكثر من المواطن اليمني، مع استمرار المشكلات الخدمية الرئيسية، إذ تستمر الجبايات غير القانونية التي وجه الجميع بضرورة إلغاءها، وأزمة الغاز المنزلي، وهشاشة النظام الصحي والتعليمي وغيرها.

بالمقابل تشهد مناطق جماعة الحوثي حالة من الغليان الشعبي غير المعلن جراء تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية جراء الانكماش الاقتصادي وحالات الإفلاس في البنوك والمنشآت التجارية والصناعية وأزمة السيولة.
ورصدت النشرة المنشآت التي أغلقت جراء تردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، ناهيك عن تزايد مظاهر الفقر والتسول جراء حالة من التراجع الكبير في مصادر الدخل.

ويتجه النشاط الاقتصادي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي في منحنى خطير ينذر بتداعيات كارثية على كافة الأصعدة لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، وتحاول جماعة الحوثي بقبضتها الأمنية الشديدة التكتم عن الأزمة والبحث عن مبررات خارجية لها.

يشكل العدد الكبير للتشكيلة الوزارية أحد مصادر الخطر الذي يهدد الحكومة، اذ قد يتحول الكم الكبير من الوزراء إلى أحد مسببات الخلافات داخل المجلس ناهيك عن الكلفة التشغيلية الكبيرة التي ستتكبدها الدولة الهشة والتي تعاني من شبه إفلاس أصلا. وفي حال لم تكن هناك رؤية واضحة ومحددة لدى الحكومة وبقيادة صارمة فإن هذا التنوع في الحكومة سيتحول إلى عب كبير ومصدر تشرذم وفشل.

ومن خلال المعطيات الراهنة يمكن توقع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية :

استقرار هش :

في حال استمر الدعم السعودي الاسعافي للحكومة ، وتدفق تحويلات المغتربين، وتعزيز الثقة بالمجتمع الدولي والمانحين سنشهد استمرار لتحسن سعر الصرف، وقد تنخفض أسعار بعض السلع، وبالتالي سيتم الحفاظ على الوضع الراهن مع استمرار تدهور الإيرادات العامة وتسرب العديد من الموارد إلى جيوب الفساد المختلفة. إذ أنه وعلى المدى القصير من غير الواضح أن الحكومة الحالية قادرة على ملامسة ملفات الفساد والبدء بإصلاحات حقيقية.

تدهور اقتصادي :

قد تؤدي حالة الرخاوة التي تعاني منها الحكومة والسلطة الشرعية عموماً إلى فقدان السيطرة على الأوضاع والدخول في حالة من العجز لاسيما إذا ما تصاعدت حدة الاحتجاجات المناوئة لها والتي يتبناها المجلس الانتقالي الجنوبي ومموليه، والركون الكامل على الأشقاء في المملكة العربية السعودية في إدارة التفاصيل الصغيرة في الملف اليمني. وهذا سيقود إلى تراجع في سعر العملة وارتفاع مستوى التضخم للأسعار وتردي للخدمات لاسيما الكهرباء وانتظام صرف المرتبات.

انهيار وصراع :

تلقي الأحداث الأخيرة « حرب أمريكا وإسرائيل وإيران » بضلالها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن لاسيما إذا توسعت الحرب وطال أمدها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع اهتمام الأشقاء في المملكة العربية السعودية بالوضع في اليمن. لذا قد نشهد عودة محمومة للصراع بين المكونات اليمنية في إطار الشرعية، عجز الحكومة عن تسليم المرتبات، تدهور سعر الصرف، ارتفاع أسعار الوقود واختناقات في إمدادات الغاز ومزيد من التدهور في الحياة المعيشية للمجتمع اليمني.

أولاً: إجـراءات مجلـس القيـادة الرئاسـي والحكومـة اليمنيـة والبنـك المركـزي اليمنـي والمسـتجدات ذات الصلـة:

مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها:

مجلـس القيـادة الرئاسـي يقـر تشـكيل الحكومـة اليمنيـة الجديـدة المكونـة مـن 35 وزيـر برئاسـة الدكتـور شـائع الزنداني.

رئيـس مجلـس القيـادة الرئاسـي الدكتـور رشـاد العليمـي يقـول إن الجبايـات على مداخـل المـدن والمحافظـات يجـب أن تتوقـف ويجـب التعامـل معهـا وفقـاً للقانـون

تسـليم مرتبـات موظفـي وحـدات الخدمـة العامـة والعامليـن في القطـاع المدنـي لشـهر ينايـر 2026م في 18 فبرايـر- أول أيـام شـهر رمضـان المبـارك، تنفيـذا لتوجيهـات رئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الخارجيـة وشـؤون المغتربيـن، الدكتور شـائع محسـن الزنداني، والـذي أكـد على انجـاز آليـة لضمـان انتظـام صـرف المرتبـات في مواعيدهـا المحـددة دون تأخيـر.

في أول اجتمـاع للحكومـة اليمنيـة الجديـدة في عـدن، أكـد رئيـس الـوزراء د شـائع الزنداني أن حكومتـه سـتضع كبـح التضخـم واحتـواء تـآكل القـوة الشـرائية في صـدارة أولوياتهـا، باعتبارهمـا معيـاراً مباشـراً لقيـاس أدائهـا، مـع إعطـاء أولويـة قصـوى لانتظـام صـرف مرتبـات موظفـي الدولـة بوصفـه التزامـاً قانونيـاً.

وأشـار إلـى دعـم اسـتقلالية البنـك المركـزي اليمنـي في إدارة السياسـة النقديـة وحمايـة العملـة الوطنيـة وضمـان اسـتقرار السـوق، معلنـاً قـرب إقـرار موازنـة واقعيـة للعـام 2026 للمـرة الأولـى منـذ سـنوات. وشـدد على ضـرورة انعـكاس أي تحسـن في سـعر الصـرف على أسـعار السـلع والخدمـات، وتعزيـز الرقابـة على الأسـواق ومنـع الاحتـكار والتلاعـب حمايـةً للمسـتهلك.

كمـا أكـد العمـل على توحيـد القراريـن العسـكري والأمنـي تحـت مظلـة وزارتـي الدفـاع والداخليـة واللجنـة العسـكرية العليـا ووفق توجيهـات القيـادة العليا، وإخراج المعسـكرات مـن عـدن وبقيـة المـدن وإسـناد المهـام الأمنيـة للأجهـزة المختصـة.

وأوضـح أن الحكومـة سـتركز على تنميـة الإيـرادات وإيداعهـا في البنـك المركـزي وإيقـاف الجبايـات غيـر القانونيـة، إلـى جانـب اتخـاذ خطـوات جـادة لمكافحـة الفسـاد عبـر تفعيل أجهـزة الرقابـة والمحاسـبة، وإلـزام الـوزارات بالشـفافية في المناقصـات والعقـود، وإخضاع المسـؤولين للمسـاءلة وفـق مبـدأ الثـواب والعقـاب.

وجّه وزير الإدارة المحلية المهندس بدر باسلمة محافظي المحافظات ورؤساء المجالس المحلية بسرعة إنهاء الجبايات والرسوم غير القانونية، وإزالة نقاط التحصيل العشوائية، وحصر الرسوم عبر القنوات الرسمية المعتمدة فقط. وحذّر من آثارها السلبية على النشاط التجاري وارتفاع الأسعار، مؤكدًا إحالة المخالفين إلى الجهات القضائية المختصة، وذلك تنفيذًا لقرار مجلس القيادة الرئاسي بشأن خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الأشول، أن الحكومة تنفذ حزمة إجراءات شاملة لتأمين تدفق السلع وضبط الأسعار ومعالجة أزمة الغاز المنزلي، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويضمن توفر الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وأوضح أن الوزارة تعمل على حماية المستهلك عبر تكثيف الرقابة وتنظيم حركة التجارة الداخلية، وإطلاق منصة إلكترونية لرصد المخالفات وتلقي الشكاوى، إلى جانب تشكيل فرق ميدانية لضبط الأسواق.

كما أشار إلى أن الجبايات غير القانونية في بعض المحافظات تعرقل حركة السلع وتؤثر على الأسعار، مؤكداً العمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة. وكشف عن توجه لتوفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية لتعزيز الأمن الغذائي، مشدداً على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار.

وفيما يتعلق بأزمة الغاز، أوضح أنها ذات طابع إداري وتنظيمي أكثر من كونها أزمة إنتاج، وأن لجنة خاصة تعمل على إعادة تنظيم آليات التوزيع لضمان وصول المادة بعدالة وشفافية، مجدداً التزام الحكومة بضبط الأسواق وتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين.

السعودية تعلن أنها ستقدم 1٫3 مليار ريال سعودي ما يعادل (346٫59 مليون دولار) لتغطية رواتب موظفي الحكومة اليمنية وتغطية عجز الموازنة العامة. ويعتبر هذا المبلغ جزء من الدعم السعودي المخصص لليمن، للعام 2026، والمقدر بـ3 مليار دولار.

ترأس رئيس الوزراء شائع الزنداني في عدن اجتماع اللجنة العليا للموازنات، التي أقرت مشروع موازنة 2026 تمهيداً لرفعه إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات القانونية، في إطار توجه معلن لتعزيز الانضباط المالي وضمان صرف المرتبات وتمويل الخدمات الأساسية، من دون الكشف عن حجم الموازنة أو تقديراتها الإجمالية.

البنك المركزي اليمني في عدن:

قال محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب إن السعودية ضخت خلال يناير الماضي نحو مليار ريال سعودي لتغطية رواتب الموظفين اليمنيين، نافيًا صحة ما يُتداول عن قيام البنك بضخ كتل نقدية جديدة في السوق، ومؤكدًا أن النقد المطبوع الذي دخل ميناء عدن لا تتجاوز قيمته 25 مليون دولار ولم يُضخ للتداول، بل استُلم بعد ضغوط الموانئ نتيجة بقائه منذ 2021. وأوضح أن البنك المركزي لم يضخ أي عملة منذ مطلع 2022، بل سحب نحو 3 تريليونات ريال وأعادها إلى السوق عبر صرف الرواتب، محذرًا من استغلال هذه القضية لمهاجمة البنك دون إدراك انعكاساتها على معيشة المواطنين.

شهد شهر فبراير

تطورين متتاليين في السياسة النقدية؛ إذ وجّه البنك المركزي جميع البنوك العاملة وكبار الصرّافين إلى شراء العملات الأجنبية من المواطنين بسقف يومي يبلغ 10 آلاف ريال سعودي للفرد، وذلك لمعالجة أزمة السيولة المرتبطة بمشتريات العملة الصعبة بالسعر الرسمي (425 ريالًا للريال السعودي)، مقابل التزامه بإعادة شرائها منهم لدعم فاتورة الاستيراد وتعزيز استقرار السوق. وفي خطوة لاحقة، أعلن البنك تعافي الريال اليمني وأقر رسميًا تعديل أسعار الصرف باعتماد 410 ريالات للشراء و413 للبيع للريال السعودي، مع إعادة تسعير بقية العملات ضمن الإطار نفسه، مؤكدًا خلال اجتماع برئاسة المحافظ أحمد المعبقي استمرار الرقابة على السوق ومعالجة نقص السيولة بالتنسيق مع جمعية الصرافين للحفاظ على استقرار العملة والأسعار.

نفى محافظ البنك المركزي اليمني أحمد المعبقي الشائعات المتداولة بشأن تحريك أسعار الصرف، مؤكداً خلال اجتماع ضم مسؤولي البنوك وجمعية الصرافين وكبريات شركات الصرافة أن البنك لن يتخذ أي إجراء لا يخدم المصلحة العامة أو لا تبرره العوامل الاقتصادية وأهداف السياسة النقدية الاحترازية. وأوضح أن البنك مستمر في اتباع سياسات واقعية منسجمة مع آليات السوق، مع مراعاة التزاماته تجاه المواطنين والمؤسسات المالية وشركائه الدوليين، مشيراً إلى أن شح المعروض من العملة الوطنية في ظل تزايد الطلب يعكس تنامي الثقة بسياسات البنك الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات:

اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات تقول - أثناء اجتماعها الأول للعام الحالي عبر تقنية الاتصال المرئي - إن التمويلات التي أقرتها اللجنة خلال يناير المنصرم بلغت ستمائة مليون دولار لترتفع تمويلات اللجنة للواردات منذ بداية عملها في اغسطس من العام الماضي ما يزيد عن ثلاثة مليار دولار.

عقدت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات اجتماعها الثاني للعام الجاري، في مقر البنك المركزي اليمني بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة محافظ البنك المركزي رئيس اللجنة، وبحضور وزير الصناعة والتجارة نائب رئيس اللجنة وأعضاء من الجهات ذات العلاقة، لمتابعة تنظيم الواردات وتعزيز الاستقرار التمويني.

واستعرض الاجتماع تقارير الفريقين التنفيذي والاستشاري، إلى جانب تقرير مصلحة الجمارك، بشأن مستوى تنفيذ آلية تنظيم وتمويل الواردات في المنافذ البرية والبحرية، والإجراءات الخاصة ببعض الجهات والسلع وآليات التمويل ذات الطبيعة الخاصة.

وأقرت اللجنة عدداً من التوصيات بعد تعديلها، وأحالت قضايا أخرى للدراسة المعمقة، مؤكدة استمرار المتابعة لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق التوازن بين متطلبات الرقابة وحماية موارد الدولة، وبين تسهيل حركة التجارة وتلبية احتياجات السوق من السلع الأساسية. ودعت اللجنة في ختام اجتماعها الجهات الحكومية والقطاع الخاص إلى التعاون الكامل لتنفيذ التعليمات بما يسهم في تعزيز الاستقرار التمويني بصورة منتظمة ومستدامة.

ثانياً المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

أفادت وكالة الأنباء الرسمية سبأ أن وزير الدولة محافظ عدن عبد الرحمن شيخ ناقش مقترح إنشاء صندوق استثماري للتجار في عدن بالتنسيق مع المنظمات الدولية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، بهدف دعم المشاريع التنموية وتحفيز رأس المال الوطني وتعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل. وجاء ذلك خلال لقائه برئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن المهندس أبو بكر باعبيد، حيث جرى بحث تفعيل دور الغرفة وتوسيع مشاركتها في رسم السياسات الاقتصادية المحلية وتعزيز الشراكة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص.

شكا عدد من التجار في العاصمة صنعاء من ركود تجاري حاد وغياب شبه تام لحركة الشراء، في ظل حملات التضييق والإجراءات التي تفرضها جماعة الحوثي، ما أدى إلى شلل واضح في النشاط التجاري، خاصة مع تراجع القدرة الشرائية واشتداد الأزمة المعيشية. وأكد تجار في أسواق باب السلام أن الأسواق التي كانت تشهد ازدحامًا في مثل هذا الموسم باتت شبه خالية، فيما أعلن بعضهم استعدادهم لبيع مصانعهم ومحالهم لمواجهة ارتفاع الجمارك والضرائب، بالتزامن مع أوضاع إنسانية صعبة يعيشها السكان نتيجة انقطاع المرتبات وارتفاع البطالة في مناطق سيطرة الحوثيين.

أعلن محمد علوي أمزربه، رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن، عن تفاهمات متقدمة مع إحدى كبريات الشركات الصينية المتخصصة تمهيداً لتوقيع اتفاقية رسمية لاستئناف نشاط "الترانزيت" في ميناء عدن، المتوقف منذ أكثر من 15 عاماً. وأكد أن الميناء بات في جاهزية فنية وتشغيلية كاملة لاستقبال مختلف أنواع السفن والخطوط الملاحية الدولية، مع تنفيذ خطط تطوير لتحديث البنية التحتية وفق المعايير العالمية.

شهدت البنوك اليمنية في مناطق سيطرة الحوثيين موجة تسريح واسعة للموظفين، في مؤشر على تدهور خطير في أوضاع القطاع المصرفي، حيث أفادت صحيفة «العربي الجديد» بأن بنك اليمن الدولي بصنعاء تصدّر قائمة المصارف التي سرّحت موظفيها بإنهاء خدمات نحو 250 موظفًا وموظفة، وسط شكاوى من حرمانهم من حقوقهم الوظيفية، فيما شملت التسريحات بنك التضامن وبنوكًا أخرى بنسب متفاوتة نتيجة تراجع أوضاعها المالية وتهديد بعضها بالإفلاس، الأمر الذي حذّر منه خبراء اقتصاديون باعتباره ينذر بتداعيات اقتصادية وإنسانية جسيمة، في ظل استمرار الحرب وعدم الاستقرار والعقوبات الدولية وتقييد السيولة، ما يفاقم أزمة قطاع يُعد أحد أهم روافد التشغيل والاقتصاد في اليمن.

البنك المركزي في صنعاء الخاضع للحوثيين يعلن صرف مرتبات الجهاز الإداري للدولة في مناطق سيطرته لشهر ديسمبر 2025 تنفيذا لما أسماها الآلية المؤقتة لصرف مرتبات موظفي الدولة.

ناقش وزير الدولة محافظ عدن عبد الرحمن شيخ مقترح البرنامج الاستثماري للمحافظة لعام 2026م، بقيمة 31 ملياراً و354 مليوناً و850 ألف ريال، بزيادة 15 بالمئة عن موارد 2025م، وذلك خلال اجتماع لجنة الموازنة بحضور قيادات محلية. وأكد التقرير أن البرنامج يركز على المشاريع الخدمية الأساسية وفق حجم الموارد المتاحة والمتوقعة، فيما شدد المحافظ على الالتزام بالقانون ومنع التعاقدات المباشرة أو تجزئة المشاريع، وتعزيز تحصيل الإيرادات. ويتضمن المقترح تنفيذ 513 مشروعاً، منها 301 قيد التنفيذ و212 مشروعاً جديداً، تتركز في البنية التحتية والصرف الصحي وصحة البيئة والكهرباء، في ظل نمو الموارد المحققة خلال 2025م بنسبة 51٪ مقارنة بعام 2024م.

أصدرت وزارة الصناعة والتجارة في عدن قرارين بشطب 948 علامة تجارية و6,046 وكالة تجارية غير محدثة من سجلاتها، لعدم تجديدها خلال المدد القانونية، وذلك بموجب القرارين رقم (7) و(8) لسنة 2026م الصادرين عن الوزير محمد الأشول. وأكدت الوزارة أن الخطوة تهدف إلى تحديث وتنقية السجلات، وتعزيز الشفافية وحماية النظام الاقتصادي، ضمن جهود إصلاحية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقة القطاع الخاص.

شهدت محافظة مأرب وعدد من المحافظات اليمنية خلال شهر فبراير أزمة متفاقمة في مادة الغاز المنزلي، تمثلت في عودة الطوابير بشكل لافت قبيل حلول شهر رمضان، وسط انعدام مفاجئ للمادة في معظم المديريات وعدم كفاية الكميات الواصلة للوكلاء لتغطية الطلب المتزايد. وتزامنت الأزمة مع توقف عملية تكرير النفط الخام إثر عطل في منظومة التبريد عقب خلل كهربائي في شركة صافر، ما أدى إلى توقف إنتاج المشتقات النفطية بالكامل قبل أن يُصلح العطل مؤقتاً وتُستأنف عمليات التكرير تمهيداً لعودة الإنتاج الجزئي وضخ المشتقات. وفي محاولة لاحتواء الأزمة، عمّمت الشركة اليمنية للغاز على مالكي المواقع التخزينية لتعبئة السيارات وتموين كبار المستهلكين تحديد حد أقصى لتعبئة السيارات والحافلات لا يتجاوز 30 لتراً للمركبة الواحدة مع فاصل زمني لا يقل عن خمسة أيام بين كل عملية تعبئة، بعد رصد زيادة كبيرة في استخدام الغاز كوقود للسيارات على حساب الكميات المخصصة للمواطنين. كما أقرت منع محطات التعبئة من تخزين الغاز المنزلي لأكثر من 48 ساعة لمنع الاحتكار،

، مؤكدة استمرار تموين المحافظات المحررة وفق جداول الحصص، بما فيها أرخبيل سقطرى الذي يتوقع وصول أكثر من 36 ألف أسطوانة إليه عبر شحنات بحرية متتابعة. وفي السياق ذاته، أعلنت الشركة ترحيل 763 مقطورة غاز منزلي إلى محافظات عدن وتعز ولحج وحضرموت خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من فبراير، بزيادة 55٪ عن الحصص المقررة، لتلبية الطلب المتزايد، مشددة على اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي تلاعب أو استغلال، بالتنسيق مع السلطات المحلية لضمان وصول الغاز إلى المواطنين.

شكا المئات من سائقي شاحنات النقل الثقيل المخصّصة لنقل الخضروات والفواكه للتصدير إلى السعودية من استمرار احتجازهم لأيام في منفذ الوديعة الحدودي، مؤكدين تكدس مئات الشاحنات لأكثر من أسبوع نتيجة بطء إجراءات العبور. وأوضح السائقون في بيان أن المنفذ يسمح بمرور ما بين 30 إلى 40 شاحنة يومياً، رغم وصول أكثر من 200 شاحنة محمّلة بالمحاصيل الزراعية يومياً، ما يتسبب بخسائر مادية فادحة للمصدرين والمزارعين ويعرّض الخضروات والفواكه للتلف أو فقدان جودتها في ظل سوق تنافسي. وطالبوا الجهات المعنية بسرعة معالجة الاختلالات، سواء من الجانب اليمني أو عبر مخاطبة السلطات المختصة في الجانب السعودي، لتسهيل عبور الشاحنات المتكدسة وتفادي مزيد من الخسائر.

بعد سنوات من الازدحام وتشغيل عشرات العاملين؛ مطعم الفقيه أحد أشهر مطاعم «السلتة» الشعبية في صنعاء يغلق أبوابه ويُعرض للبيع في مؤشر على عمق الركود الاقتصادي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

كشفت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، عن التوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي لتنفيذ مشروع لدعم سلسلة قيمة الألبان في اليمن بتكلفة مالية تصل إلى نحو 100 مليون دولار.

كشف مستشار القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن اللواء السعودي فلاح الشهراني عن الترتيب لتدشين حزمة مشاريع تنموية واستثمارية في العاصمة المؤقتة عدن خلال شهر، بدعم سعودي وبالتعاون مع القطاع الخاص ورجال الأعمال. وأوضح أنه جرى الاتفاق، خلال اجتماع مع محافظ عدن وممثل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، على البدء بتنفيذ مشاريع تشمل الحي الدبلوماسي وممشى الكورنيش والطريق البحري وتوسعة مطار عدن وإعادة تأهيل ديوان المحافظة، مشيدًا بدور القطاع الخاص في دعم التنمية في عدن وبقية المحافظات.

وقّع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن اتفاقية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ تسعة مشاريع تنموية في القطاعين الصحي والتعليمي بعدد من المحافظات، بحضور وزيري الصحة العامة، والسكان والتربية والتعليم. وتشمل الاتفاقية تنفيذ أربعة مشاريع صحية في محافظات لحج وتعز والضالع، تتضمن إنشاء مستشفيات ومراكز للأمومة والطفولة وطوارئ التوليد مجهزة بأقسام وخدمات طبية متكاملة، إضافة إلى خمسة مشاريع تعليمية لبناء مدارس نموذجية في محافظات مأرب ولحج والضالع وشبوة وأبين، مع تجهيزها بالمعامل والأثاث والمرافق الرياضية، ومراعاة احتياجات ذوي الإعاقة، بما يعزز فرص الحصول على تعليم شامل وآمن.

خلال لقاء موسع عُقد في مدينة تعز ونظمه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي والمجلس الاقتصادي التنموي بمشاركة مسؤولين وخبراء وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، شهدت المحافظة إجماعًا رسميًا ومحليًا على ضرورة إحياء مشروع تحلية المياه بوصفه خيارًا استراتيجيًا لمواجهة أزمة المياه المتفاقمة في المحافظة، بالتزامن مع الإعلان عن مساعٍ لتأمين تمويل بقيمة 20 مليون دولار لصالح حوض وادي الضباب. حيث جرى استعراض عدد من المقترحات والمعالجات، من بينها التوسع في مشاريع حصاد مياه الأمطار، وتنفيذ برامج التغذية الاصطناعية للأحواض المائية، إلى جانب تعزيز الشراكات مع المانحين لدعم وتنفيذ مشاريع مستدامة تسهم في الحد من الأزمة.

وقّعت سفارة اليابان لدى الجمهورية اليمنية اتفاقية منحة بقيمة 4,6 ملايين دولار مع برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم البنية التحتية لمصلحة الجمارك اليمنية. ويستهدف المشروع، الذي سيُنفذ خلال 18 شهراً في ميناء عدن ومنفذي الوديعة وشحن، تحديث أجهزة التفتيش بالأشعة وتجهيز مركز معلومات جمركي، بما يعزز كفاءة الأداء ويسهم في تسهيل التجارة وزيادة الإيرادات ومكافحة التهريب، في إطار دعم ياباني متواصل لليمن منذ عام 2015.

وقّع الاتحاد الأوروبي والحكومة السعودية اتفاقية تتجاوز قيمتها مليوني دولار لتنفيذ مشروع "تعزيز الأمن المائي" في محافظة مأرب، بالشراكة مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وبمساهمة تنفيذية من مؤسسة صلة للتنمية. ويهدف المشروع، الممول من الأطراف الثلاثة، إلى تحسين الوصول إلى المياه في تسع مناطق بمديريات الوادي والمدينة وحريب، بما يعزز الأمن المائي ويدعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي في اليمن.

أفاد برنامج الغذاء العالمي بأن الموانئ الخاضعة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً استقبلت نحو 2٫54 مليون طن متري من الوقود والمواد الغذائية خلال عام 2025، وهو أعلى مستوى خلال ثلاث سنوات، بزيادة 8 بالمئة عن 2024 و10 بالمئة عن 2023. وبلغت واردات الغذاء 1٫69 مليون طن بارتفاع 35 بالمئة، فيما تراجعت واردات الوقود إلى 841 ألف طن بانخفاض 24 بالمئة نتيجة الصعوبات الاقتصادية. كما سجلت أسعار الوقود والسلع الأساسية تراجعاً ملحوظاً، مع استمرار تدفق الواردات واستقرار الإمدادات الغذائية في مناطق الحكومة.

رابعاً متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر فبراير ٢٠٢٦م:

أسعار صرف العملات

مقـــابل الريال اليمني

فبراير 2026

العملـــة	شراء	بيع
عـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــدن		
دولار أمريكي		1558
ريال سعودي		410
صنعـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاء		
دولار أمريكي		535
ريال سعودي		139

خامساً: أسعار السلع الغذائية واتجاهات السوق خلال فبراير ٢٠٢٦م:

شهدت أسعار السلع الغذائية الأساسية خلال شهر فبراير 2026 حالة من الاستقرار النسبي في كلٍ من مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ومناطق سيطرة جماعة الحوثي. ويُعزى استقرار الأسعار في مناطق سيطرة الحوثيين بصورة رئيسية إلى استمرار حالة الاستقرار النسبي في سعر الصرف خلال الفترة الماضية.

في المقابل، سجل الريال اليمني في مناطق الحكومة الشرعية تحسناً طفيفاً خلال شهر فبراير، حيث بلغ متوسط سعر الصرف نحو 410 ريالات مقابل الريال السعودي وقرابة 1535 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي. ورغم هذا التحسن، لم ينعكس ذلك بشكل ملموس على أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية. ويرتبط ذلك بعدة عوامل اقتصادية، من أبرزها بطء انتقال أثر تحسن سعر الصرف إلى أسعار السلع في الأسواق، إضافة إلى استمرار ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع، واعتماد السوق المحلية بدرجة كبيرة على الواردات.

كما أن حالة عدم اليقين بشأن استقرار سعر الصرف تدفع بعض التجار إلى تبني سياسات تسعير احترازية تحسباً لأي تقلبات محتملة في قيمة العملة، فضلاً عن سعي بعضهم إلى إعادة بناء هوامش الأرباح التي تآكلت خلال مراحل تدهور الريال خلال الفترة الماضية. ويؤدي ذلك عادة إلى تباطؤ انخفاض الأسعار مقارنة بسرعة ارتفاعها أثناء فترات تراجع سعر الصرف.

ويعرض الجدول التالي متوسط أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية في كلٍ من عدن وصنعاء خلال شهر فبراير 2026م.

متوسط أسعار المواد الغذائية الأساسية في شهر فبراير 2026م في كل من عدن وصنعاء

اسم الصنف	متوسط السعر في عدن (طبعة جديدة)	متوسط السعر في صنعاء (طبعة قديمة)
دقيق أبيض (50 كجم)	40000 ريال	13500 ريال
دقيق أحمر مطحون (50 كجم)	41000 ريال	12000 ريال
أرز (10 كيلو)	21000 ريال	8000 ريال
سكر (10 كيلو)	11000 ريال	5000 ريال
زيت نباتي (5 كيلو)	9500 ريال	4500 ريال

تشير المقارنة بين أسعار سلة السلع الغذائية الأساسية في عدن وصنعاء إلى وجود فروقات كبيرة في الأسعار الاسمية عند احتسابها بالريال اليمني، ويرتبط ذلك بدرجة كبيرة باختلاف سعر الصرف بين المنطقتين. ففي الوقت الذي يتم فيه تداول الدولار في مناطق الحكومة الشرعية عند مستويات أعلى مقارنة بمناطق سيطرة الحوثيين، تنعكس هذه الفجوة في شكل اختلاف واضح في القوة الشرائية للعملة المحلية.

متوسط أسعار الوقود والغاز المنزلي
خلال شهر فبراير 2026م

عدن الطبعة الجديدة

تباين وارتفاع في الاسعار

ديزل (20 لتر)
(25,000 ريال)

بترول (20 لتر)
(23,000 ريال)

صنعاء الطبعة القديمة

أسعـــــار موحدة للوقود

ديزل (20 لتر)
(9,500 ريال)

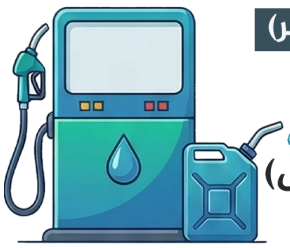

بترول (20 لتر)
(9,500 ريال)

أسطوانة الغاز المنزلي (20 لتر)

11,900 ريال

7,000 ريال

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي

٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com

@Economicmedia

Economicmedia